«الدولي» يقدم تسهيلات مرنة لعملائه الراغبين في اقتناء سيارات «كيا»

أعلن بنك الكويت الدولي ان حملته التي أطلقها مؤخرا بالتعاون مع وكيل سيارات «كيا موتورز» في الكويت «مجموعة شركات عبدالعزيز العلي المطوع»، تشهد اقبالا كبيرا، وتهدف الى توفير فرص تمويلية جذابة لشراء سيارات «كيا» المميزة. في هذا الصدد، أكدت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في «الدولي» انتصار السويدي قائلة «ان هذا الإقبال جاء نتيجة للتسهيلات المرنة التي يقدمها «الدولي» لعملائه الراغبين في اقتناء سيارات «كيا» المميزة عبر التمويل المصرفي الاسلامي الذي اثبت جودته وفاعليته بين المنتجات المصرفية»، مشيرة الى «أن مرابحة «الدولي» تغطي عددا من أوجه التمويل الاستهلاكي وكل ما من شأنه الايفاء باحتياجات ومتطلبات الأفراد كتمويل السيارات والقوارب والمعدات البحرية والأثاث بجميع أنواعه المكتبي والمنزلي والأجهزة الكهربائية والمواد الانشائية».

وأضافت «ان هذه الحملة المشتركة مع سيارات «كيا» تتمتع بعدد من المزايا التي تلبي احتياجات شرائح العملاء بطرق سهلة وميسرة، حيث يحصل العميل ضمن هذا العرض على كفالة المصنع لمدة 10 سنوات، وخدمة صيانة مجانية لعملاء «الدولي» حتى 20 ألف كلم مقدمة من الوكالة». واكدت السويدي ان «الدولي» حريص على توفير المزيد من العروض المميزة، ومستمر في تسخير كل السبل لتطوير وتنويع منتجاته وخدماته لتلبي طموحات واحتياجات العملاء.

«بيان»: البورصة تواصل تسجيل المكاسب الأسبوعية

قالت شركة بيان للاستثمار في تقريرها الاسبوعي ان سوق الكويت للأوراق المالية واصل تسجيل المكاسب الأسبوعية لمؤشراته الثلاثة، والتي تمكنت من إنهاء تعاملات الأسبوع السابق في المنطقة الخضراء، حيث تلقت الدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي طالت العديد من الأسهم القيادية والتشغيلية في السوق، بالإضافة إلى استمرار النهج المضاربي في السيطرة على أداء الأسهم الصغيرة، مما مكن المؤشرات من مواصلة أدائها الإيجابي الذي استهلته منذ بداية العام الجديد، ولاسيما المؤشر السعري الذي استطاع أن يعزز استقراره فوق مستوى الـ 6,000 نقطة، منهيا تداولات الأسبوع عند أعلى مستوى له منذ سبعة أشهر تقريبا. ولاحظ التقرير أن النشاط الشرائي الذي يشهده السوق هذه الفترة يتركز على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، حيث يفضل الكثير من المتداولين الإقبال على هذه الأسهم التي يتوقع البعض أن تعلن عن نتائج سنوية إيجابية وتوزيعات نقدية جيدة، وخاصة أسهم البنوك وبعض الأسهم التشغيلية الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى تحسن مستويات السيولة المتدفقة إلى السوق، والتي سجلت ارتفاعا واضحا في إحدى جلسات الأسبوع الماضي على إثر هذا النشاط.

في المقابل، كانت عمليات البيع بهدف جني الأرباح حاضرة أيضا في التأثير على أداء السوق خلال جلسات الأسبوع الماضي، وهو الأمر الذي تسبب في تذبذب مؤشرات السوق، وإن ضمن نطاقات ضيقة، وخفف من مكاسبها الأسبوعية نسبيا.

من جهة أخرى، اشار التقرير الى ما اوردته بعض التقارير الدولية المتخصصة من ضعف الإنفاق الرأسمالي في الكويت، مبينا أن التنمية لا يمكن تحقيقها في ظل ضعف الإنفاق الاستثماري الذي يعتبر أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، إذ يعد الإنفاق الحكومي الرأسمالي أحد المخارج الرئيسية من هذه الأزمة، مشيرا الى أن على الحكومة أن تعي جيدا أن استمرار اعتمادها على النفط في هذه المرحلة التي يمر بها العالم، قد يسبب الكثير من المشكلات الاقتصادية، خاصة في ظل سعي الدول المستهلكة للنفط في البحث عن مصادر طاقة بديلة، وهو الأمر الذي سينعكس سلبا على ميزانيات الدول النفطية، لذلك يتوجب على الحكومة توجيه الاحتياطات المالية الضخمة المتكدسة في البنوك نحو مشاريع التنمية المنتجة التي ستساهم في الحد من الاعتماد الكلي على النفط.

«الأولى للوساطة»: ارتفاع وتيرة تفاؤل المستثمرين

قالت شركة الأولى للوساطة ان مؤشرات البورصة انهت تعاملات الأسبوع الماضي مرتفعة على خلفية توقعات متفائلة بنتائج الشركات للربع الاخير من العام الماضي. حيث أغلق المؤشر العام للسوق الكويتي تعاملات الاسبوع الماضي على ارتفاع بـ 0,4٪ الى 6066 نقطة، محققا مستوى مقاومة جديد فوق حاجز الـ 6 آلاف نقطة.

وأشارت «الأولى للوساطة» في تقريرها الاسبوعي الى ان تعاملات الاسبوع الماضي تعكس تحسن معنويات المستثمرين بفضل تحركات المؤسسات والأفراد النشطة لبناء المراكز المدرة لعوائد التوزيعات النقدية المتوقعة، قبيل بدء انطلاقة الاعلان عن دعاوى انعقاد الجمعيات العامة للشركات. ولحظ التقرير ان تعاملات الاسبوع الماضي شهدت عمليات مضاربة في غالبية الجلسات مدفوعة من افراد استغلوا التحركات النشطة على الاسهم القيادية، إضافة إلى بعض الصناديق التي فضلت تحقيق مكاسب سريعة خلال فترة بناء المراكز، لاسيما على الاسهم التي تحمل مستويات منخفضة من المخاطر. وأفاد التقرير بأن هذا التوجه اسهم في وجود مشتريات قوية على الاسهم التشغيلية وتحديدا في قطاع البنوك، حيث ارتفع حجم السيولة المتداولة بشكل حاد خلال جلسة الاربعاء الى 41,7 مليون دينار بنسبة نمو تقارب 100٪ عما تم تداولها خلال تعاملات الثلاثاء. وأضاف التقرير ان المحفظة الوطنية واصلت التركيز على نتائج الربع الرابع من 2012، ومن ثم لوحظ ارتفاع وتيرة الاقبال على التداول باسهم البنوك عامة، والبنك الوطني وبيت التمويل الكويتي تحديدا، بعد ظهور أخبار ايجابية على توزيعات غالبية مكونات هذا القطاع، مضيفا ان تنامي الاخبار الايجابية بخصوص هندسة التوزيعات المتوقعة من قبل الشركات التشغيلية الكبرى عن العام الماضي، وتراجع الاخبار السلبية نسبيا ساعد المؤشر الرئيسي على مواصلة الصعود. وبين التقرير ان سوق الاوراق المالية حقق مكاسب جيدة خلال الأسبوع الماضي بعد ان تجاوز حدود الـ 6 آلاف نقطة الذي كان يمثل حاجزا فنيا ومعنويا على مدار الفترة الاخيرة. وقد شهدت التعاملات تدفق سيولة لافته تضاعفت خلال الجلسات الاخيرة في ظل توجه المحافظ والصناديق الاستثمارية نحو الأسهم القيادية التشغيلية مثل البنوك وبعض الكيانات الخدمية الكبرى لشرائها وسط توقعات بأن تستفيد من الإفصاح المرتقب عن البيانات المالية السنوية للعام 2012 وما قد تصاحبها من توزيع منح نقدية.

«الشال»: 30 مليار دينار الإيرادات النفطية المتوقعة للسنة المالية الحالية

23 مليار دينار الإيرادات النفطية المتوقعة لـ 9 أشهر

قال تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي انه بانتهاء شهر ديسمبر 2012 تكون السنة الميلادية 2012 قد انتهت، وانقضت معها ثلاثة أرباع السنة المالية الحالية 2013/2012، وظلت أسعار النفط الكويتي مرتفعة، وفوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل، فيما عدا شهري يونيو ـ نحو 92,8 دولارا ـ ويوليو ـ نحو 98,6 دولارا ـ وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر ديسمبر، نحو 105,8 دولارات، بانخفاض طفيف بلغ نحو ـ 0,8 دولار للبرميل، عن معدل شهر نوفمبر والبالغ نحو 106,6 دولارات للبرميل. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للسنة الميلادية 2012، نحو 108,6، مقابل معدل بلغ نحو 105,7 دولارات للبرميل، للسنة الميلادية 2011، أي بارتفاع بلغ نحو 2,7٪. أما معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور التسعة الاولى من السنة المالية الحالية 2013/2012 ـ من أبريل الى ديسمبر 2012 ـ فقد بلغ نحو 105,9 دولارات، بزيادة بلغت نحو 40,9 دولارا للبرميل، أي بما نسبته 62,9٪ عن السعر الافتراضي، الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، البالغ 65 دولارا للبرميل، وكان معدل شهر أبريل الفائت، البالغ نحو 116,9 دولارا للبرميل، هو أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، خلال ما مضى من السنة المالية الحالية، أي ان معدل شهر ديسمبر 2012 أقل منه بنحو ـ 11,1 دولارا للبرميل. وكان معدل شهر ديسمبر 2011، من السنة المالية الفائتة 2012/2011، قد بلغ نحو 106,6 دولارات للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2012/2011، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 109,9 دولارات، أي ان معدل ما مضى من السنة المالية الحالية أقل بنحو ـ 4 دولارات عن معدل أسعار السنة المالية الفائتة.

وأوضح التقرير أنه يفترض أن تكون الكويت قد حققت ايرادات نفطية، خلال الشهور التسعة الاولى، من السنة المالية الحالية، بما قيمته 23 مليار دينار، واذا افترضنا استمرار مستويي الانتاج والاسعار على حاليهما ـ وهو افتراض في جانب الأسعار على الاقل لا علاقة له بالواقع، فإن المتوقع أن تبلغ قيمة الايرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، بمجملها، نحو 30 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 17,2 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة (نحو 12,7682 مليار دينار). ومع اضافة نحو 1,2 مليار دينار، ايرادات غير نفطية، ستبلغ جملة ايرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31,2 مليار دينار. ومقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,240 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10 مليارات دينار، والواقع انه سيكون أعلى عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة عن المقدر، للسنة المالية الحالية 2013/2012، بمجملها، مقابل فائض فعلي بنحو 13,2 مليار دينار للسنة المالية الفائتة 2012/2011.

من ناحية أخرى، تطرق تقرير الشال الى تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة خلال أكتوبر 2012، حيث قال ان وزارة المالية أشارت في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية شهر أكتوبر 2012، والمنشور على موقعها الإلكتروني، الى استمرار الارتفاع في جانب الايرادات، فحتى 2012/10/31 ـ 7 أشهر من السنة المالية الحالية 2013/2012 ـ بلغت جملة الايرادات المحصلة نحو 18,8558 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 35,3٪ عن جملة الايرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13,9324 مليار دينار، وبارتفاع نسبته نحو 15,8٪ عن مستوى جملة الايرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية 2012/2011 والبالغة نحو 16,2864 مليار دينار.

وفي التفاصيل، تقدر النشرة الايرادات النفطية الفعلية حتى 2012/10/31 بنحو 17,9886 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 40,9٪ عن الايرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها، والبالغة نحو 12,7682 مليار دينار وبما نسبته 95,4٪ من جملة الايرادات المحصلة، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الأسعار، من جانب، وبلوغ الانتاج في الفترة الأخيرة ما فوق حاجز الـ 3 ملايين برميل يوميا، اي قريبا من الطاقة القصوى من جانب آخر، ولكن يظل المعدل السنوي للإنتاج النفطي أقل من ذلك، وعليه فإن ما تحصل من الايرادات النفطية خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية كان أعلى بنحو 2,5995 مليار دينار أي بما نسبته 16,9٪ عن مستوى مثيله خلال الفترة نفسها من السنة المالية الماضية وتم تحصيل ما قيمته 867,2156 مليون دينار، ايرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ 123,888 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1,1642 مليار دينار اي ان المحقق سيكون أعلى للسنة المالية بكاملها بنحو 322,4 مليون دينار عن ذلك المقدر إذا افترضنا استمرار مستوى الايرادات بالمعدل الشهري المذكور نفسه.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21,240 مليار دينار، وصرف فعليا ـ طبقا للنشرة ـ حتى 2012/10/31 نحو 4,1913 مليارات دينار بمعدل شهري للمصروفات بلغ 598,757 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة لكنها لم تصرف فعلا، كما ان الانفاق في الأشهر الأخيرة من السنة المالية أعلى من مثيله في الأشهر الأولى منها.

ورغم ان النشرة تذهب الى خلاصة مؤداها ان فائض الموازنة في الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية بلغ نحو 14,6645 مليار دينار الا اننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، اذ نعتقد ان رقم الفائض الفعلي للموازنة في نهاية هذه الشهور السبعة سيكون أقل من الرقم المنشور، فهناك نفقات مستحقة ولكنها لم تصرف فعلا والمعدل الشهري للانفاق سيكون تصاعديا، بما يعمل على تقليص الفائض، كلما تقدمنا في شهور السنة المالية، وسيكون حتما أقل من صدور الحساب الختامي ما لم يحدث وفر كبير في المصروفات المقدرة.

63 ألف دولار نصيب المواطن من مصروفات الموازنة

ذكر تقرير الشال أنه عندما تشمل الموازنة العامة المصروفات العامة كلها والإيرادات العامة، كلها، تصبح الموازنة العامة ممثلة لوضع المالية العامة في سنة ما، وعندما يكون مصدر الإيرادات العامة في الموازنة، في معظمه، ضرائب أو قروضا عامة، تصبح الموازنة أداة حقيقية للسياسة المالية، في الكويت، كما في السعودية التي أصدرت الأسبوع قبل الفائت أكبر موازنة عامة في تاريخها، ليست الإيرادات أو النفقات العامة، كلها مشمولة في الموازنة ولا مصدر التمويل هو حصيلة نشاط اقتصادي حقيقي ـ ضريبة ـ أو اقتراض على أداء مستقبل النشاط الاقتصادي، لذلك تستخدم الموازنة العامة مؤشرا على سياسة مالية توسعية أو انكماشية، وليس أداة السياسة المالية. واستمرت السياسات المالية التوسعية في دول النفط، كلها، رغم نصائح المؤسسات المالية الدولية بالسيطرة عليها لأنها ممولة، بشكل شبه كامل، من ايرادات النفط، وهو سوق قد يتعرض لضعف على المديين المتوسط الى الطويل، وسننشر فقرة، في تقرير لاحق، حول ما ذكرته وكالة الطاقة الدولية من احتمال تحول الولايات المتحدة الأميركية، أكبر مستهلكي الطاقة في العالم، الى مكتفية ذاتيا، ومعها أميركا الشمالية، كلها إلى مصدري طاقة بحلول عام 2035 وبسبب هذه التطورات، قد تصل موازنات دول النفط في الخليج الى نقطة التعادل بحلول عام 2017. وتشير الأرقام المنشورة الأسبوع قبل الفائت الى بلوغ حجم النفقات العامة، في الموازنة السعودية الجديدة، نحو 221 مليار دولار وهو مستوى قياسي، ولكنها تبدو بالقياس المقارن دون مستوى الكويت، كثيرا ومن الواضح ذلك التباين الكبير، فنصيب الفرد من اجمالي السكان من النفقات العامة في السعودية هو نحو 7,8 آلاف دولار وفي الكويت نحو 19,8 ألف دولار، بينما يبلغ المعدل للفرد السعودي نحو 11,4 ألف دولار، وللفرد الكويتي نحو 63 ألف دولار، ذلك يعني ان في الكويت انفلاتا وليس توسعا للسياسة المالية. وفي الدول التي يهتم مسؤولوها بمستقبلها ويعتبرون استقرار الدول أمانة واجبة الأداء، يطرح سؤال واحد، وترسم السياسات كلها بناء على التوافق حول إجابته، والسؤال هو: هل وضع السياسة المالية قابل للاستدامة؟ وقد قطعت الدراسات كلها محلية كانت أم أجنبية، بأنه وضع غير قابل للاستدامة، واحتواؤه الاستباقي هو محور الاستقرار لأمن الدولة الوطني، ولكن واضافة الى ما يحدث وذلك السيل النيابي من المقترحات الشعبوية مازال يدفع بالأوضاع المالية الى مستوى اكثر خطورة، وسيدفع ثمنه شباب البلد وأبناؤه.

المستوى المقارن لنفقات السعودية والكويت

	السعودية	الكويت
الموازنة العامة بالدولار	221,000,000,000	75,319,148,936
اجمالي عدد السكان	28,376,355	3,806,643
نصيب الفرد من مصروفات الموازنة	7,788	19,786
المواطنين من السكان	19,405,685	1,195,806
نصيب المواطن من مصروفات الموازنة	11,388	62,986

مقترح أميركي بسك من النقود المعدنية بقيمة تريليون دولار لتجنب خطر الإفلاس

كانت هناك ضحكات في غرفة البيت الأبيض أثناء مؤتمر صحافي الأسبوع الماضي خلال رد المتحدث باسم الرئيس الأميركي عن سؤال لأحد الصحافيين حول عزم الرئيس باراك اوباما إصدار سلة بقيمة تريليون دولار من النقود المعدنية لتلافي مواجهة خطر الإفلاس وعدم قدرة أميركا على سداد التزاماتها المالية سواء تلك المتعلقة بخدمة ديونها، أو تلك الخاصة بتمويل المدفوعات اللازمة لتمويل برامج الانفاق العام، فقد كان الجواب غير واضح حسب الـ«فايننشال تايمز».

فبعد تجنب الزيادة الكبيرة في حجم الضرائب جراء الهاوية المالية التي تم اعتمادها في آخر دقيقة مع بداية السنة الجديدة، فإن الولايات المتحدة الأميركية تعاني بالفعل من الجمود في الميزانية القادمة، فإذا لم يرفع الكونغفرس الأميركي حد الاقتراض من 16,4 تريليون دولار ليتماشى مع احتياجات البلاد بنهاية الشهر القادم فستواجه البلاد مرة اخرى احتمال التخلف عن سداد الديون التي تجنبتها من قبل في اغسطس 2011.

فإن لم يتوصل الرئيس باراك اوباما من حزب الديموقراطيين والحزب الجمهوري الى اتفاق حول رفع سقف الدين الأميركي قبل 28 فبراير المقبل فمن المحتمل ان تعلن الولايات المتحدة انها غير قادرة على سداد التزاماتها المالية، مما سيكون له تأثير في منتهى الخطورة. وفي ظل تكرار المعارك المالية بين الرئيس أوباما والجمهوريين من أعضاء الكونغرس حيث لم يبد ان هناك أي طريق واضح للالتفاف حول المشكلة ومحاولة إيجاد حل لها قبل موعدها، مما جعل واشنطن تصرح بين حين وآخر بمقترحات غريبة ومثيرة للسخرية.

ويجرى حاليا تناول مقترح في منتهى التهور وهو ان تقوم الخزانة الأميركية باستخدام ثغرة في القانون الأميركي تسمح لها بسك أي كمية من النقود المعدنية.

● مدحت فاخوري

«وربة»: 17 الجاري موعد السحب على 12 سيارة «ميني كوبر»

أعلن بنك وربة عن موعد الاحتفال الختامي الكبير لحملة «لا تحاتي»، حيث سيفوز العملاء المحظوظين بـ 12 سيارة ميني كوبر الجديدة كليا ضمن احتفال ضخم يقيمه بنك وربة في مول 360.

وسيتم السحب يوم الخميس 17 يناير الجاري في تمام الساعة السابعة مساء، حيث ستبدأ فعاليات الحفل اعتبارا من الساعة 2 بعد الظهر وحتى الساعة 9 مساء، حيث سيتضمن الحفل أسئلة ومسابقات وجوائز قيمة للحضور.

وكانت الحملة المميزة التي أطلقها بنك وربة مؤخرا شهدت إقبالا كبيرا وتجاوبا من قبل العملاء، والتي تمنحهم فرصة دخول السحب على 12 سيارة ميني كوبر بمجرد تحويل الراتب الى بنك وربة واستمرار تحويله حتى يوم السحب.

وبهذه المناسبة، قال رئيس المجموعة المصرفية في البنك عدنان السالم: تأتي هذه الحملة من بنك وربة لجذب العملاء وتشجيعهم على تحويل رواتبهم للتمتع بالعديد من الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها البنك في السوق المحلي بشكل مميز ومهني، وتأتي حملة «لا تحاتي» لتقدم هدايا مميزة وهي الوحيدة التي انفردت بتقديم 12 سيارة ميني كوبر لتكون جوائز للعملاء الذين سيحالفهم الحظ في السحب الكبير الذي سيكون في مول 360.

وأضاف السالم قائلا: بفضل الله وتوفيقه، قد حققت حملة «لا تحاتي» إقبالا لافتا وتجاوبا واضحا من قبل الأفراد، وذلك يعكس القيمة المضافة التي قدمتها الحملة ضمن باقة مميزة من المنتجات والخدمات المصرفية والتي تميز بها بنك وربة في السوق المحلي.

وسينطلق الاحتفال الختامي للحملة الأولى من نوعها في الكويت والتي يقدم من خلالها للفائزين 12 سيارة دفعة واحدة، عند الساعة 2 بعد الظهر في مول 360، في جو مليء بالفعاليات مع جوائز وهدايا قيمة ستقدم للحضور، لمشاركة بنك وربة الاحتفال بنجاح حملة «لا تحاتي»، التي أطلقها البنك في 23 سبتمبر الماضي، على أن يتم نقل أحداث الحفل مباشرة على الهواء بالتعاون مع قناة الراي.

وأوضح بقوله: «يتطلع بنك وربة لترسيخ مكانته كمؤسسة رائدة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية للأفراد، وتمكين المتعاملين من الاستفادة من المنتجات والخدمات المتنوعة التي ترتكز على العملاء والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية».

ولفت السالم بالقول: «تنسجم حملة تحويل الراتب التي نعلن عن نتائجها في 17 يناير الجاري، في المضمون والأهداف مع حرصنا المستمر على إيلاء المتعاملين الأولوية القصوى وبذل كل جهد ممكن لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم بسرعة وكفاءة، بالتزامن مع بناء نظام خدمات مصرفية يحقق أعلى معايير الشفافية والثقة».

وتقدم السالم باسم بنك وربة بالشكر إلى كل من: شركة علي الغانم وأولاده للسيارات الوكيل الحصري والموزع المعتمد لسيارات BMW وMINI وRolls Royce في الكويت ومجموعة الراي الإعلامية على مشاركتهم في تنظيم ورعاية الحفل الختامي لحملة «لا تحاتي».

«برقان» يعلن الفائزين في حملة البطاقات

أعلن بنك برقان عن الفائزين في حملة «بنك البنك» لحاملي بطاقاته بجهاز آيباد 3 وهاتف سامسونغ جالاكسي اس 3، وهما: رياض الصالح، وفواز المرزوق.

ويأتي إعلان الفائزين ضمن العرض الذي أطلقه بنك برقان مؤخرا لحملة بطاقاته، حيث يحصل العملاء عن كل 10 دنانير يتم انفاقها داخل الكويت فرصة لدخول السحب الشهري، اما اذا استخدم العملاء بطاقاتهم خارج الكويت، فستتضاعف فرصهم في دخول السحب.

هذا ويتماشى عرض بنك برقان مع التزامه المستمر بتقديم مزايا متعددة لجميع عملائه تناسب اسلوب حياتهم.

صندوق التعليم الكويتي
KUWAIT EDUCATION FUND

صافي قيمة الوحدة كما في 31 ديسمبر 2012	1.428 د.ك
معدل العائد منذ التأسيس	42.80%
معدل العائد السنوي	32.34%

*هذه البيانات غير مدققة

للاستفسار:
185 26 26
@kamcotweets
KAMCO كامكو
kamconline.com